

بسم الله الرحمن الرحيم
أخبار العالم الإسلامي
فى الفترة من السبت 13/5/2006 إلى 19/5/2006

سوريا ولبنان

سوريا تنفي صحة اعترافات بشأن مؤامرة لحماس فى الاردن (السبت) (13/5/2006)

الكويت (رويترز) - نفت سوريا يوم الجمعة صحة اعترافات اذاعها التلفزيون لاثنين من نشطاء حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اعتقالا فى الاردن وقالوا فيها انهما تلقيا تدريبا عسكريا فى سوريا.

وقال وزير الخارجية السوري وليد المعلم فى مؤتمر صحفى بالكويت ردا على سؤال عن اعترافات ناشطي حماس فى التلفزيون الاردني الخميس "أنفي صحة ذلك تماما".

واضاف المعلم قائلا "نحن حريصون على الاردن والعلاقة بناءة بين سوريا والاردن".

وتتخذ قيادات حماس الموجودة فى المنفى سوريا مقرا لها.

وقالت السلطات الاردنية الاربعاء انها اعتقلت 20 من نشطاء حماس الشهر الماضي ضمن مؤامرة لشن هجمات داخل اراضي المملكة.

وقال اثنان من المشتبه بهم اذاع التلفزيون اردني اعترافاتهما يوم الخميس ان نشطين فى الحركة ينتمون للقيادة الموجودة فى دمشق هم الذين جندوهما.

وعرض التلفزيون راجمات صواريخ قال انها كانت ضمن مخابىء اسلحة سرية لحماس.

ويقول محامون مستقلون وجماعات معنية بحقوق الانسان ان كثيرا من اعترافات المحتجزين السياسيين تنتزع بالاكراه.

ونفت حماس مرارا اتهامات بأن أعضاءها ضالعون فى تهريب أسلحة من سوريا الى الاردن وقالت انها لن تشارك فى لجنة شكلها الرئيس الفلسطينى محمود عباس للتحقيق فى القضية مع مسؤولين أردنيين.

<http://ara.today.reuters.com/news/ne...-SYRIA-MA7.XML>

سوريا تحذر من تدويل علاقاتها بلبنان (السبت 13/5/2006)

حذرت سوريا من تدويل علاقاتها بلبنان، وقال وزير الخارجية السوري وليد المعلم إن "العلاقة بين قطرين شقيقين سوريا ولبنان لا تحتاج إلى تدويل".

وانتقد المعلم انتقد مشروع القرار الذي تقدمت به دول عربية أمام مجلس الأمن الدولي باعتبار أنه يعرقل الجهود الجارية من أجل تطبيع العلاقات بين سوريا ولبنان وجهود تنقية الأجواء بينهما.

لكن المعلم رحب مبدئيا بفتح سفارة للبنان فى دمشق بالوقت المناسب والأجواء المناسبة لمثل هذه الخطوة.

إعلان المعلم لذلك فى الكويت جاء إثر تقديم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي، يطلب من سوريا "إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان" و"ترسيم حدودها معه". هدف القرار، كما أوضح السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة جون بولتون، هو إجبار سوريا على الاعتراف بسيادة لبنان.

وقد سحبت سوريا قواتها من لبنان في عام 2005، بعد شهرين من اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في فبراير/شباط من ذلك العام. مشروع القرار الجديد يطلب من دمشق أيضا "اتخاذ تدابير لمنع دخول أسلحة إلى الأراضي اللبنانية".

لم تكن سوريا وحدها من اعترض على مسودة القرار وطالب بتعديل الصياغة في تلك المسودة، بل طالب به بعض أعضاء مجلس الأمن، كاليونان، قائلين إنهم لا يريدون تدخلا غير مبرر في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

وبدوره حث فيصل مقداد نائب وزير الخارجية السوري أعضاء مجلس الأمن على الاعتراض على أي قرار جديد، قائلا إن الحدود والعلاقات الدبلوماسية أمور خارج اختصاص مجلس الأمن.

وفي شأن آخر يتعلق بالعلاقات السورية اللبنانية قال المعلم إن دمشق ستواصل "التعاون التام" مع سيرج براميرتس رئيس لجنة التحقيق الدولية بشأن اغتيال الحريري " طالما يقوم بجهوده في إطار مهني بعيدا عن تسييس التحقيق، لأن سوريا لديها مصلحة فعلية في التوصل إلى الحقيقة".

وساطة سودانية وبالتزامن مع ذلك قال الرئيس اللبناني إميل لحود إن لبنان يرحب بأي تحرك عربي يهدف إلى معالجة ما وصفه بالخلل الذي اعترى العلاقات اللبنانية السورية.

وجاء حديث لحود أثناء استقباله الموفد السوداني مصطفى عثمان إسماعيل الذي قال إنه يتحرك في إطار وساطة تبناه الرئيس عمر حسن البشير الذي يترأس القمة العربية بهدف تهدئة الأجواء السياسية بين لبنان وسوريا.

والتقى إسماعيل اليوم أيضا مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري. وقال عقب اللقاء إن عودة العلاقات السورية اللبنانية لن تتم بين يوم وليلة وإنما بالتدرج.

وأوضح أن الإشكالات بين البلدين تحتاج إلى معالجة خصوصا أن آلياتها واضحة لكن ما يعيق المعالجة هو التراشق السياسي والإعلامي بينما الحاجة تستدعي التهدئة.

وأشار المبعوث السوداني إلى أنه سينتقل مجددا من بيروت إلى دمشق معتبرا أن الإعلام يحاول استباق الأخبار وطرحها حتى وإن كانت لا تشجع على خلق الأجواء المواتية، داعيا الإعلام إلى لعب دور إيجابي في هذا الاتجاه.

وأشار المبعوث السوداني في تصريحات أدلى بها في بيروت أمس إلى أن الرئيس السوري بشار الأسد - الذي التقاه في دمشق - مستعد لاستقبال رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة.

وسيجتمع إسماعيل في بيروت بشخصيات سياسية بينها الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله وحليفه زعيم التيار الوطني الحر النائب ميشيل عون.

وجاءت الوساطة السودانية في حين وزعت فرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو سوريا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان وإلى ترسيم الحدود بين البلدين.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4...9E640680C7.htm>

سوريا ترفض التدخل الدولي وعقبات تواجه وساطة الخرطوم (السبت) (13/5/2006)

رفضت دمشق على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم التدخل الدولي في "فرض طبيعة العلاقات" بين سوريا ولبنان، وشدد على أن هذه العلاقات لا تحتاج إلى تدويل. وانتقد الوزير السوري خلال زيارته للكويت القرار الذي تقدمت به دول عربية أمام مجلس الأمن الدولي بشأن علاقات البلدين، معتبرا أنه يعرقل الجهود الجارية من أجل تطبيع العلاقات بين دمشق وبيروت، وكذلك جهود تنقية الأجواء بينهما. ومع أن المعلم رحب مبدئيا بفتح سفارة للبنان في دمشق، إلا أنه قال إن ذلك يجب أن يتم بالوقت المناسب، والأجواء المناسبة لمثل هذه الخطوة. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد قدمت قرارا إلى مجلس الأمن الدولي، يطالب سوريا بإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان وترسيم حدودها معه، وذلك "لإجبارها على الاعتراف بسيادة لبنان" على حد تعبير السفير الأميركي في الأمم المتحدة جون بولتون.

واعترضت دمشق على القرار فور تقديمه، وحث فيصل مقداد نائب وزير الخارجية أعضاء مجلس الأمن على الاعتراض عليه، انطلاقا من أن الحدود والعلاقات الدبلوماسية أمور خارج اختصاص مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالتحقيق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، أكد المعلم أن بلاده ستعاون مع المحقق الدولي سيرج براميرتس، طالما أن الأخير يقوم بجهوده في إطار مهني بعيدا عن تسييس التحقيق، مشددا على أن من مصلحة سوريا التوصل إلى الحقيقة.

الوساطة السودانية

وفي إطار الوساطة التي تبذلها الخرطوم لتحسين العلاقات بين دمشق وبيروت، رحب الرئيس اللبناني إميل لحود خلال استقباله المبعوث السوداني عثمان مصطفى إسماعيل بأي تحرك عربي يهدف إلى معالجة ما وصفه بالخلل الذي اعترى علاقات البلدين. وبدوره قال إسماعيل عقب لقائه رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، إن عودة العلاقات بين البلدين لن يتم بين يوم وليلة وإنما بالتدرج، مؤكدا أن الإشكالات بينهما بحاجة إلى معالجة. وشدد على ضرورة التخفيف من حدة التراشق السياسي والإعلامي بين الجانبين الذي قال إنه يعيق حدوث المعالجة، كما حمل الإعلام مسؤولية المساهمة في تعقيد الأزمة، وقال إنه يحاول استباق الأخبار وطرحها، وإن كانت لا تشجع على خلق الأجواء المواتية. كما سيلتقي إسماعيل خلال وجوده في بيروت بشخصيات سياسية لبنانية مؤثرة في الأزمة من بينها الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وحليفه زعيم التيار الوطني الحر النائب ميشيل عون. ومن المقرر أن يعود إسماعيل -الذي يتحرك في إطار وساطة تبناها الرئيس السوداني عمر حسن البشير الذي يترأس القمة العربية- إلى دمشق في وقت لاحق. وكان إسماعيل قد نقل فور وصوله إلى بيروت على لسان الرئيس السوري بشار الأسد، استعداد الأخير لاستقبال رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1...6C8D84F841.htm>

سوريا ولبنان يبدآن إزالة سواتر ترابية على الحدود (الثلاثاء 16/5/2006)

بدأت السلطات السورية واللبنانية إزالة السواتر الترابية الموجودة في منطقة جرد عرسال على الحدود السورية اللبنانية بحضور أعضاء من المجلس الأعلى اللبناني السوري وضباط من الجانبين.

وقالت مراسلة الجزيرة إن الجانبين قررا عقد اجتماع الخميس المقبل لاستكمال البحث في تداخل الأراضي. وكانت سوريا قد تعهدت بإزالة هذه السواتر خلال زيارة ميدانية للجنة المشتركة الأسبوع الماضي.

وبدأت خمس جرافات تابعة للجيشين السوري واللبناني بإزالة السواتر التي أقيمت في عمق يتراوح بين متر و5 كيلومترات داخل لبنان ويصل طولها إلى 40 كلم بإشراف مسؤولين مدنيين وعسكريين وآخرين من بلدية عرسال التي تقع السواتر على أراضيها.

وقال رئيس بلدية عرسال باسل الحجيري إن عملية إزالة السواتر بدأت هذا الصباح في حضور مسؤولين من الطرفين ومن المتوقع أن تستغرق أسبوعاً.

ونفى الحجيري أن تكون أعمال اللجنة مخولة رسم الحدود بين البلدين، مضيفاً أن العملية "تقتصر على إيجاد حل للمزارعين يسمح لهم بالوصول إلى أراضيهم".

وجاءت هذه العملية -التي واكبها تصعيد سياسي من قبل خصوم سوريا في لبنان- بعد اتفاق عقده يوم 9 مايو/أيار الجاري في بلودان قرب دمشق وقد لبناني برئاسة محافظ البقاع أنطوان سليمان ووفد سوري برئاسة محافظ ريف دمشق محمد سعيد عقيل.

وكانت الحكومة اللبنانية قد أعلنت في الثاني من مايو/أيار الجاري أنها ستجري اتصالات عاجلة مع المسؤولين السوريين لإزالة السواتر التي قالت دمشق إنها وضعت لمكافحة حركة التهريب، في حين شدد المزارعون اللبنانيون على تعرضهم لمضايقات من حرس الحدود السوري.

الأحد وفرحات
في غضون ذلك أطلق مجهولون النار على منزلي النائبين المنتمين إلى الأغلبية النيابية اللبنانية مصباح الأحد وعبد الله فرحات في طرابلس وبيروت دون أن يؤدي ذلك إلى وقوع إصابات.

وأصدرت قوى 14 آذار بعد الحادث بياناً اعتبرت فيه أن الحادثين يندرجان ضمن مخطط "يسعى بانسبا إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإعادة لبنان إلى حكم المخابرات والأجهزة".

وحذرت من أسمتهم أصحاب هذا المخطط من "أن ممارساتهم واعتداءاتهم هذه لم تعد ذات جدوى ولا بد أن ترتد عليهم لأن اللبنانيين مصممون على استكمال معركة السيادة والاستقلال".

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6...93662EC275.htm>

سوريا: قرار مجلس الامن بخصوص لبنان يمثل استفزازاً (الأربعاء 17/5/2006)

دمشق (رويترز) - قالت سوريا ان القرار الذي اعتمده مجلس الامن الدولي يوم الاربعاء وبحثها على اقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان هو قرار متحيز ويمثل استفزازاً. وقال بيان لوزارة الخارجية السورية "ان اصرار متبني مشروع القرار على تدخل مجلس الامن خلافا لاحكام الميثاق واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في مسائل هي قيد الدرس الايجابي يشكل اداة ضغط غير مبررة واستفزازا يعقد الامور بدل حلها." واضاف "سوريا حريصة على سيادة واستقلال لبنان وسلامته الاقليمية وعلى قيام علاقات سورية لبنانية طبيعية تعكس مصالح الشعبين والبلدين الشقيقين بعيدا عن اي تدخل خارجي."

وقال البيان "بعض الجهات التي دفعت لتبني مشروع القرار معنية اولا واخرا بتنفيذ نواياها ومخططاتها السياسية المبيتة التي تستهدف سورية ولبنان والمنطقة بعض النظر عن مصالح الشعبين وعن الامن والاستقرار في المنطقة." وطالب القرار المدعوم من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سوريا باقامة علاقات

دبلوماسية رسمية مع لبنان وترسيم الحدود المشتركة.

واعتمد المجلس بأغلبية 13 صوتا مع امتناع الصين وروسيا عن التصويت قرارا يطالب عموما بالتنفيذ الكامل لقرار صدر في عام 2004 يدعو لوضع نهاية للتدخل الخارجي في لبنان.

واثارت الحكومة اللبنانية هذه القضايا مع سوريا بعد انسحاب القوات السورية من لبنان في ابريل نيسان 2005 عقب اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري في فبراير شباط من العام نفسه.

<http://ara.today.reuters.com/news/ne...A-REAX-MA5.XML>

تباين المواقف السورية واللبنانية من قرار مجلس الأمن (الخمس) (18/5/2006)

تباينت مواقف كل من سوريا ولبنان إزاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1680 الذي يدعو دمشق إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت وترسيم الحدود بين البلدين.

فقد رحبت الحكومة اللبنانية بالقرار واعتبرت أنه يأتي في إطار تشجيع البلدين الشقيقين على التعاون من أجل علاقات أفضل.

وقال رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة "لم يكن لنا دخل في هذا الشأن، ولكن القرار أصبح جزءا من القانون الدولي ونحن نرحب به".

وأضاف السنيورة أن موقف حكومته يتمثل في إقرار العلاقات الدبلوماسية التي تؤدي إلى بناء علاقات جيدة بين لبنان وسوريا ومبدأ تحديد الحدود، داعيا دمشق إلى السير في هذا الاتجاه لمصلحة البلدين.

وعلى النقيض من الموقف اللبناني انتقدت دمشق القرار واعتبرته "متحيزا ومستغرا" وتدخلا غير مسبوق في الشؤون السيادية والعلاقات الثنائية للدول.

وأكدت الخارجية السورية في بيان لها أن المجلس خالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

لكن البيان أوضح أن دمشق تدرس الموضوع بإيجابية، مضيفا أن سوريا حريصة على سيادة واستقلال لبنان وقيام علاقات مشتركة طبيعية تعكس مصالح الشعبين.

مخططات سياسية

واتهمت دمشق الدول الراحية للقرار بمحاولة تنفيذ مخططات سياسية تستهدف سوريا ولبنان. وتساءل البيان عن سبب تجاهل الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية، وقال إن ذلك يصب في خدمة الأهداف الإسرائيلية في المنطقة.

القرار الجديد يحمل رقم 1680 قدمته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتم تبنيه بأغلبية 13 صوتا مع امتناع الصين وروسيا عن التصويت.

وكانت الصيغة الأولية للقرار تطالب بإقامة العلاقات وترسيم الحدود، لكن الصيغة التي اعتمدت في النهاية هي تشجيع البلدين على ذلك.

وقال مراسل الجزيرة في نيويورك إن الكثير من المداولات جرت قبل التوصل إلى الصيغة النهائية، على نحو يحفظ ماء وجه الأطراف المتبينة له ويحافظ على وحدة المجلس.

وأضاف أن واشنطن كانت ترغب بصيغة أكثر تشددا، بينما اعتبرت موسكو أنه لا حاجة أصلا للمزيد من مشاريع القرارات، لأن الحوار بين بيروت ودمشق مستمر وهذه القرارات لا تساعد على حل القضايا العالقة بين الطرفين.

مواقف دولية

من جانبها رحبت الولايات المتحدة بالقرار، وقال السفير الأميركي في الأمم المتحدة جون بولتون "إن القرار يوضح أن المسؤولية تقع الآن على عاتق سوريا للاستجابة لطلب لبنان ترسيم الحدود والتبادل الكامل للعلاقات الدبلوماسية".

وأضاف أن القرار يشير بوضوح إلى أن على سوريا بذل المزيد من أجل وقف تدفق الأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية، كما يقول بوضوح إن نزع سلاح جميع الميليشيات داخل لبنان يحظى بأولوية مهمة.

واعتبر السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فيتالي شوركين أنه يتعين ترك سوريا ولبنان وشأنهما لمتابعة الحوار، وأوضح أنه ليس من الصواب لمجلس الأمن "الالتفات إلى كل صغيرة وكبيرة في كل منعطف للتعليق عليها".

وأضاف أن القرار يتضمن إشارة ضمنية إلى إيران وإلى "لاعبين آخرين ضالعين" في لبنان.

وحدد السفير القطري ناصر عبد العزيز الناصر إسرائيل كواحد من هؤلاء اللاعبين. وقال إن مسودة القرار كان يتعين أن تدين إسرائيل بسبب طلعاتها الجوية المستمرة فوق الأراضي اللبنانية.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E...334BAC548E.htm>

حملة اعتقال سورية ضد المطالبين بإصلاح العلاقات مع لبنان (الخميس

(18/5/2006)

دمشق، سوريا (CNN)-- اعتقلت السلطات السورية الأربعاء، المحامي البارز أنور البني وهو ناشط مستقل يدافع عن الحرية السياسية في سوريا، بالإضافة إلى خمسة ناشطين آخرين، ليرتفع عدد الذين اعتقلوا في البلاد هذا الأسبوع إلى تسعة، في حملة وصفتها جماعة حقوقية بالأعنف منذ سنوات، ضد المطالبين بإحلال الديمقراطية وإصلاح العلاقات مع لبنان.

وكان ثمانية من التسعة وقعوا "إعلان بيروت-دمشق" الذي يطالب السلطات السورية إلى إصلاح العلاقات مع لبنان.

يتزامن هذا التطور مع تبني مجلس الأمن الأربعاء، قرارا يحث دمشق على إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود مع لبنان. ومرر المجلس القرار بموافقة 13 عضوا، وامتناع روسيا والصين عن التصويت. **القصة كاملة.**

وقال أكرم البني شقيق المحامي المعتقل إن الأخير تم أخذه بالقوة من قبل عناصر الأمن السورية من منزله وأمام أعين أسرته.

وأوضح لوكالة أسوشيتد برس أن شقيقه طالب رجال الأمن بإظهار مذكرة جلب، إلا أنهم أرغموه على ركوب سيارتهم والمغادرة في منطقة "برزة" وهو يصرخ. إلا أن الحكومة السورية لم تؤكد نياً الاعتقال.

يُشار إلى أن السلطات السورية لا تصدر في العادة بيانات بشأن المعتقلين السياسيين، وهي تنظر لهذه القضايا بأن مسائل تمس بأمنها.

يُشار إلى أن البني ينتمي إلى عائلة معارضة للحكومة التي يقودها حزب البعث. ودعا البني مرارا سلطات بلاده إلى إصلاح ديمقراطي في سوريا، مدافعا علنا عن المعتقلين والناشطين من الأكراد.

وقد تم اعتقاله عدة مرات، فيما يعتبر الناشط الحقوقي أكثم ناعس الذي نفذ مسيرة دامية أمام البرلمان السوري (مجلس الشعب) في مارس/آذار 2004 من أبرز الذين دافع عنهم.

وأوضح شقيق المعتقل أنه وأشقائه الثلاثة الباقين اعتقلوا بتهم الانتماء للحزب الشيوعي، إلا أن أنور لا ينتمي إلى أي حزب سياسي، وفق كلام شقيقه أكرم.

وافتتح المحامي السوري قبل عدة أشهر مركزا لحقوق الإنسان في دمشق برعاية الاتحاد الأوروبي سرعان ما أغلقته السلطات. وقال المسؤولون إن المركز لم يحصل على تصريح للعمل، وفق رويترز.

وفي وقت سابق الأربعاء أصدر البني بيانا أدان فيه السلطات السورية لتوجيهها الاتهام

إلى الكاتب السياسي ميشيل كيلو بارتكاب جرائم قد تقيبه في السجن مدى الحياة. ووقع ميشيل كيلو الذي دعا إلى سوريا ديمقراطية علمانية وانتقد سياسة بلاده في لبنان، "إعلان بيروت-دمشق" الأسبوع الماضي إلى جانب النبي وعشرات الناشطين، والذي يدعو دمشق إلى إصلاح علاقاتها مع بيروت.

وقال رئيس منظمة حقوق الإنسان الوطنية في سوريا عمار قربي في بيان مبعوث بالفاكس لأسوشيتد برس، إنه يعتقد أن معظم المعتقلين أوقفتهم السلطات السورية لقيامهم بالتوقيع على الإعلان، الذي جمع توافيق أكثر من 500 مفكر وسياسي لبناني وسوري.

وكانت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها السلطات السورية، بينها صحيفة "تشرين" البعثية، شجبت الإعلان، قائلة إنه "يتضمن الكثير من الكذب لا يمكن أن يقنع أي شخص عاقل".

واتهمت "تشرين" الموقعين عليه بأنهم يحاولون "التلميح بأن سوريا تهدد لبنان" مضيفة أنها "تشتبه" بأن هذا التحرك يتزامن مع تحرك مجلس الأمن الدولي لحشد الدعم لإصدار قرار يدعو سوريا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان ودمقرطة النظام البعثي. والأربعاء قامت السلطات السورية باعتقال الناشطين محمود عيسى، سجين سياسي سابق، كان أمضى ثمانية أعوام في سجون البلاد، بالإضافة إلى صفوان تيفور، طبيب ناشط في الحقل العام، و خليل حسين، زعيم جماعة المستقبل الكردية كان أمضى سابقا 12 عاما في السجن، والناشط عباس عباس، و خالد خليفة، وفق ما أعلنته منظمة حقوق الإنسان السورية.

وفي فاكس المنظمة الحقوقية، قالت إنها تعتقد إنها السلطات السورية اعتقلت خليفة بدلا من شخص آخر عن طريق الخطأ.

وأضافت أن ناشطين اثنين آخرين هما سليمان الشمار وكمال شيخو استدعتهم الشرطة السورية، إلا أنه لم يعرف ما إذا علما بذلك، خاصة وأن مكان تواجدهما مازال مجهولا. وتعتبر المنظمة أن الحملة التي تشنها السلطات السورية هي الأعمق ضد الناشطين السياسيين منذ سبتمبر /أيلول 2001 التي أنهت "ربيع دمشق" الذي جاء بعد تسلم بشار الأسد سدة الحكم في البلاد عام 2000.

فأثناء ذلك "الربيع" سمح للناشطين السياسيين ودعاة الديمقراطية هامشا من حرية التعبير وهو ما كان محظورا إبان حكم الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. والعام الماضي انسحبت سوريا من الأراضي اللبنانية بعد تواجد عسكري استمر 29 عاما، وجاء ذلك في أعقاب ضغوط متصاعدة على دمشق من جراء مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، في تفجير سيارة مفخخة، وهو ما نفت سوريا أية صلة به.

http://arabic.cnn.com/2006/middle_ea...ees/index.html

حزب الله ينتقد قرار ترسيم الحدود والحكومة اللبنانية ترحب به (الخميس 18/5/2006)

انتقد حزب الله اللبناني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1680 الذي يدعو سوريا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان وترسيم الحدود بين البلدين.

وقال الحزب في بيان له إن "القرار يناقض الجهود الحثيثة التي كانت تبذل على أكثر من صعيد لتوفير مناخات ملائمة لإقامة علاقات جيدة بين لبنان وسوريا".

وأضاف أن القرار "يؤدي إلى نسف هذه الجهود ويدفع بالعلاقات اللبنانية السورية إلى أجواء محكومة بالتوتر، ويرهنها لمساومات المصالح الدولية التي لا تخدم مصالح الشعبين الشقيقتين".

واعتبر الحزب أن القرار "يفسح المجال أمام المتضررين من ترتيب علاقات طبيعية بين البلدين للتأثير سلبا على مستقبل هذه العلاقات".

وفي المقابل رحبت الحكومة اللبنانية بالقرار واعتبرت أنه يأتي في إطار تشجيع البلدين

الشقيقتين على التعاون من أجل علاقات أفضل. وقال رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة "لم يكن لنا دخل في هذا الشأن، ولكن القرار أصبح جزءاً من القانون الدولي ونحن نرحب به". وأضاف السنيورة أن موقف حكومته يتمثل في إقرار العلاقات الدبلوماسية التي تؤدي إلى بناء علاقات جيدة بين لبنان وسوريا ومبدأ تحديد الحدود، داعياً دمشق إلى السير في هذا الاتجاه لمصلحة البلدين.

وكانت دمشق قد انتقدت القرار واعتبرته "متحيزاً ومستفزاً" وتدخلا غير مسبوق في الشؤون السيادية والعلاقات الثنائية للدول. وأكدت الخارجية السورية في بيان لها أن المجلس خالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. لكن البيان أوضح أن دمشق تدرس الموضوع بإيجابية، مضيفاً أن سوريا حريصة على سيادة واستقلال لبنان وقيام علاقات مشتركة طبيعية تعكس مصالح الشعبين.

واتهمت دمشق الدول الراحية للقرار بمحاولة تنفيذ مخططات سياسية تستهدف سوريا ولبنان. وتساءل البيان عن سبب تجاهل الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية، وقال إن ذلك يصب في خدمة الأهداف الإسرائيلية في المنطقة.

وفي هذا السياق كان هذا القرار وغيره موضوع بحث بين الرئيس السوري بشار الأسد ووزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي الذي التقاه في دمشق.

وأفادت وكالة الأنباء السورية سانا أن اللقاء بحث استمرار التنسيق والتشاور بين البلدين "في مواجهة الضغوط الخارجية".

ونجح القرار الذي قدمته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الحصول على غالبية 13 صوتاً في مجلس الأمن مع امتناع الصين وروسيا عن التصويت.
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3...81350FD05A.htm>

اغتيال قيادي كردي في سورية (الخميس 18/5/2006)

أعلنت مصادر حقوقية سورية أن القيادي في حزب الوفاق الكردي حسين محمود تم اغتياله أمس (الأربعاء) بعد أن داهم سيارته اثنان من الملتزمين في قرية تل كرم التابعة لقضاء الدرياسية من محافظة الحسكة (شمال شرق سورية). وأكدت المنظمة الوطنية لحقوق أن السلطات الأمنية لم تستطع اعتقال القنلة الذين لاذوا بالفرار بعد تنفيذ عملياتهم. وأعربت المنظمة عن اعتقادها بأن هذا الاغتيال "تم على خلفية خلافات حزبية"، موضحة أن مثل هذه الاغتيالات "تكررت بين أعضاء حزب الوفاق". ودعت جميع السياسيين "لحل خلافاتهم بالحوار"، وطالبت السلطات السورية المختصة بمباشرة "التحقيق العادل والعاجل وإحالة الجناة إلى القضاء المختص". ويشار إلى أن محاولة الاغتيال هذه هي الخامسة التي يتعرض لها ناشطون من نفس الحزب، وتشير بعض الأوساط بأصابع الاتهام إلى حزب العمال الكردستاني. وكانت آخر محاولة تلك التي تعرض لها الكاتب الكردي السوري نديم يوسف عضو منسقية حزب الوفاق الكردي (المنشق عن حزب العمال الكردستاني PKK) في أيلول/سبتمبر العام الماضي، ومُنيت بالفشل. ويتوزع أكراد سورية على أكثر من 13 حزباً كردياً، الأمر الذي "يقلل من قوتهم" وفقاً للمراقبين.
http://www.adnki.com/index_2Level_Ar...99755160&par=0

سورية تلمح إلى رفضها تنفيذ القرار 1680 لمسه بالسيادة (الجمعة 19/5/2006)

في أول إشارة رسمية سورية حول ما إذا كانت سورية ستلتزم بتنفيذ القرار 1680 المتعلق بترسيم الحدود مع لبنان وتبادل التمثيل الدبلوماسي، أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن سورية "ملتزمة بقرارات الشرعية الدولية"، ولكنه أضاف "ولكن السيادة

الوطنية لسورية وقرارها الحر ومصالح شعبها تأتي في الأولوية". وأكد الوزير خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر منقي مساء أمس (الخميس) على أن من يقف وراء هذا القرار "أراد تدويل علاقات ثنائية بين بلدين شقيقين وجارين بما يعقد الأمور"، مشيراً إلى وجود "تجارب عديدة في التاريخ أثبتت ذلك ونحن نعتقد أن العلاقة السورية اللبنانية يجب أن تتبع من إرادة الطرفين ومن ممارسة حقهما في السيادة والاستقلال". وأيده ضيفه الإيراني مؤكداً على تطابق وجهات النظر بين سورية وإيران "حول جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك وحول الشؤون الإقليمية"، واعتبر قرار مجلس الأمن "بدعة للقانون الدولي". وأكد على دعم بلاده ليمتين العلاقات السورية اللبنانية على أساس الإرادة السياسية القائمة بين البلدين. معتبراً إقحام مجلس الأمن من أجل استصدار قرار بهذا الخصوص "يشكل انتهاكاً للقانون الدولي"، داعياً بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى أخذ دورها والتصدي لإصدار مثل هذه القرارات التي "تؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف هذه المؤسسة". واعتبر بعض المراقبين أن تعليق الوزير السوري رفض ضمني لتنفيذ القرار 1680، ورأى المحلل السياسي سعيد مقل في تعليق لـ (أكبي) أن السوريين عموماً "يروون القرار المذكور تدخل فعلي في الشؤون الداخلية، وانتهاك لخصوصية أي بلد"، إلا أنهم "يخشون أيضاً من أن ترفض الحكومة السورية تنفيذ قرارات مجلس الأمن"، مؤكداً على أن "الخاسر الأول من عدم تطبيق هذه القرارات هو الشعب السوري".

http://www.adnki.com/index_2Level_Ar...00278823&par=0

سوريون يطالبون كوفي أنان بالتدخل لحماية الناشطين (الجمعة) **(19/5/2006)**

على خلفية قيام السلطات السورية بموجة اعتقالات بين صفوف المعارضة السورية التي تزداد حدة يوماً بعد يوم، طالبت جبهة الخلاص الوطني في سورية من الأمين العام للأمم المتحدة، التدخل لوقف أعمال القمع ومحاسبة النظام السوري على خرقه للاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وناشدت الجبهة في رسالة مفتوحة، الأمين العام كوفي أنان، "بصفته مسؤولاً عن متابعة ميثاقها، ومتابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المعقودة في ظلها، التدخل الفوري لوقف أعمال القمع، وإطلاع أعضاء مجلس الأمن الدولي، من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية لمحاسبة النظام الحاكم على خرقه لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية"، من أجل "حماية الشعب السوري ومساعدته على الخلاص من محنته"، واصفة النظام السوري بأنه "نظام لم يعد له مثل في العالم". وأعربت الجبهة عن قناعتها بأن الرئيس السوري شخصياً هو الذي أوعز لأجهزته الأمنية للقيام بحملة الاعتقالات الواسعة، تلك التي شملت حتى الآن 13 ناشطاً وكاتباً منذ الأحد الماضي. واعتبرت الجبهة المحظورة في سورية، والتي شكلها النائب السابق للرئيس السوري عبد الحلیم خدام وجماعة الإخوان المسلمين وعدد من المعارضين السوريين في الخارج، اعتباراً أن حملة الاعتقالات تهدف إلى "قمع الإجماع الوطني لدى السوريين لرفضهم استمرار المعاناة والقمع والفساد والتمييز والانفراد بالسلطة وإلغاء دور الشعب السوري وحكم الأسرة الحاكمة المتحكمة بمصير البلاد". وشددت على أن "الإجراءات القمعية التي يقوم بها النظام السوري.. تتعارض مع جميع الاتفاقات الدولية التي أبرمتها سورية، خصوصاً ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين". ويشار إلى أن خدام والبيانوني أصدرتا بيانين منفصلين ينددان باعتقال الكاتب السوري المعارض ميشيل كيلو وعدد من المعارضين السوريين، وطالبا بالإفراج عنهم، داعين المجتمع العربي والدولي للتحرك لحماية الناشطين السوريين.

http://www.adnki.com/index_2Level_Ar...00278883&par=0